

المتحدة، ووجود عدد من المخاطر المعاكسة البارزة، فلاحتمال كبير بأن تتباطأ وتيرة النشاط العالمي إلى حد أكبر بكثير. وللحيلولة دون حدوث هذه النتيجة، ينبغي أن تكون السياسات حازمة في استهداف نزع فتيل التوترات التجارية، وإحياء التعاون متعدد الأطراف، وتوفير الدعم في الوقت المناسب للنشاط الاقتصادي حيثما دعت الحاجة. ولتعزيز الصلابة إزاء هذه الأجواء، ينبغي أن يعالج صناع السياسات مواطن الضعف المالي التي تشكل مخاطر على النمو في المدى المتوسط. وينبغي أن يظل من الأهداف المحورية جعل النمو أكثر احتواءً لكل شرائح المجتمع، وهو أمر ضروري لتحقيق آفاق اقتصادية أفضل للجميع.

بعد تباطؤ حاد في الثلاثة أرباع الأخيرة من عام ٢٠١٨، استقر النمو العالمي عند معدل ضعيف في النصف الأول من ٢٠١٩. وعادت التوترات التجارية إلى الارتفاع الحاد مجدداً، بعد أن شهدت هدوءاً في أوائل العام، مما أسفر عن زيادات كبيرة في الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين، والتأثير على مزاج الأعمال ومستوى الثقة على مستوى العالم. وبينما تأثر مزاج الأسواق المالية سلباً بهذه التطورات، فقد تحولت السياسة النقدية إلى موقف أكثر تيسيراً في الولايات المتحدة وكثير من الاقتصادات المتقدمة الأخرى واقتصادات الأسواق الصاعدة، فكان ذلك بمثابة عامل موازن لهذه التطورات. ونتيجة لذلك، لا تزال الأوضاع المالية تيسيرية بوجه عام، وأكثر تيسيراً مما كانت عليه في الربيع في حالة الاقتصادات المتقدمة.

لا تزال وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي ضعيفة بعد التباطؤ الحاد الذي شهدته الثلاثة أرباع الأخيرة من عام ٢٠١٨. وحدث ضعف كبير في زخم نشاط الصناعات التحويلية على وجه الخصوص، حتى بلغ مستويات لم نشهدها منذ الأزمة المالية العالمية. وأدى تصاعد التوترات التجارية والجغرافية-السياسية إلى زيادة عدم اليقين بشأن مستقبل النظام التجاري العالمي والتعاون الدولي بشكل أعم، مما أثر على ثقة الأعمال، وقرارات الاستثمار، والتجارة العالمية. وكان التحول الملحوظ نحو زيادة تيسير السياسة النقدية - سواء عن طريق الإجراءات أو الإفصاح العام - قد أمكنه تخفيف أثر هذه التوترات على مزاج الأسواق المالية ونشاطها، مع قيام قطاع الخدمات المرنة على وجه العموم بدعم نمو التوظيف. ومع ذلك، فلا تزال الآفاق محفوفة بالمخاطر.

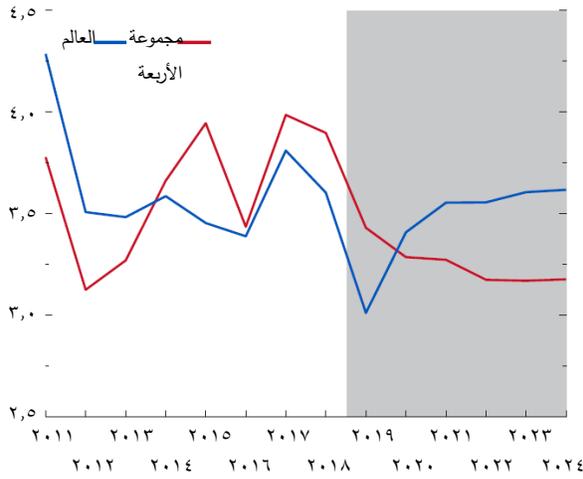
وتشير التنبؤات إلى تسجيل النمو العالمي معدل ٣% عام ٢٠١٩، وهو أدنى مستوى له منذ ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وأقل بنسبة ٣،٠ نقطة مئوية من التوقعات الواردة في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ومن المتوقع أن يتعافى النمو مسجلاً ٣،٤% في عام ٢٠٢٠ (فيما يمثل خفضاً للتوقعات بنسبة ٢،٠ نقطة مئوية مقارنة بعدد إبريل)، وهو ما يعكس في الأساس التحسن المتوقع في الأداء الاقتصادي لعدد من الأسواق الصاعدة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا الصاعدة والنامية الواقعة تحت ضغوط اقتصادية كلية. غير أنه في ظل عدم اليقين المحيط بآفاق الاقتصاد في العديد من هذه البلدان، والتباطؤ الاقتصادي المتوقع في الصين والولايات

مجموعتي البلدان المذكورتين (والذي يستتبع في بعض الحالات استمرار الانكماش، ولكن بوتيرة أقل حدة) هو العامل الدافع وراء التنبؤ بانتعاش الاقتصاد العالمي في نهاية المطاف.

الشكل البياني ١: نمو إجمالي الناتج المحلي: العالم ومجموعة الأربعة

(%)

نمط النمو العالمي يعكس هبوطا كبيرا في النشاط وتعافيا متوقعا في مجموعة من اقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي المقابل، من المتوقع أن يسجل النمو بعض الانخفاض في ٢٠٢٠ وما بعدها بالنسبة لمجموعة من الاقتصادات ذات الأهمية النظامية.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: مجموعة الأربعة = الصين، ومنطقة اليورو، واليابان، والولايات المتحدة.

وقد شهدت الصين أيضا ضعفا في النمو، حيث تأثر الطلب الإجمالي بالجهود التنظيمية التي كانت مطلوبة لكبح الدين، وبالعواقب الاقتصادية الكلية لزيادة التوترات التجارية. ومن المتوقع أن يستمر تباطؤ النمو بالتدريج في السنوات القادمة، انعكاسا لانخفاض نمو السكان في سن العمل والتقارب التدريجي في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نموا بمعدل ٣% في عام ٢٠١٩ - بانخفاض كبير عن معدلات ٢٠١٧-٢٠١٨ بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وكذلك بالنسبة للاقتصادات المتقدمة - قبل أن يتعافى مسجلاً ٣,٤% في عام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يبلغ النمو معدلا أعلى بقليل في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤. ويعكس نمط النمو العالمي هذا هبوطا كبيرا في النشاط وتعافيا متوقعا في مجموعة من اقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي المقابل، من المتوقع أن يسجل النمو بعض الانخفاض في ٢٠٢٠ وما بعدها بالنسبة لمجموعة من الاقتصادات ذات الأهمية النظامية التي تشمل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين واليابان - والتي تمثل مجتمعة قرابة نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي (الشكل البياني ١).

وجدير بالذكر أن مجموعات اقتصادات الأسواق الصاعدة التي دفعت جانبا من الهبوط المتوقع في النمو عام ٢٠١٩ وتساهم بمعظم التعافي المتوقع في ٢٠٢٠ تضم الاقتصادات التي كانت تخضع لضغط حاد أو كان أداؤها دون المتوسطات السابقة. وعلى وجه التحديد، نجد أن الأرجنتين وإيران وتركيا وفنزويلا والبلدان الأصغر المتأثرة بالصراعات، مثل ليبيا واليمن، كانت أو لا تزال تخضع لحالة من العسر الاقتصادي الكلي. وهناك اقتصادات كبيرة أخرى من الأسواق الصاعدة - البرازيل والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وغيرها - من المتوقع أن تكون معدلات نموها في ٢٠١٩ حوالي ١% أو أقل، وهو مستوى أدنى بكثير من متوسطاتها التاريخية. وفي الهند، تراجع النمو في ٢٠١٩ حيث تأثر الطلب بعدم اليقين التنظيمي المتعلق بالشركات والبيئة إلى جانب الشواغل المتعلقة بسلامة القطاع المالي غير المصرفي. ويعتبر ارتفاع النمو عام ٢٠٢٠ وما بعده في الهند وفي

ملخص واف

التجارية والجغرافية-السياسية، وانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، واستمرار البيانات الاقتصادية الضعيفة التي تشير إلى تباطؤ طويل الأمد في النمو العالمي. وعلى المدى المتوسط، يمكن أن يتأثر نمو الإنتاجية بزيادة الحواجز التجارية وارتفاع التوترات التجارية والجغرافية-السياسية، بما في ذلك عن طريق اضطراب سلاسل العرض، كما يمكن أن يؤدي تراكم مواطن الضعف المالي إلى تضخيم فترة الهبوط الاقتصادي القادمة. وأخيرا، يمكن أن يؤدي تغير المناخ دون اتخاذ إجراءات تخفيفية لمواجهة إلى إضعاف آفاق الاقتصاد، وخاصة في البلدان المعرضة للتأثر.

وعلى المستوى الدولي، يتعين على البلدان العمل معا لتسوية الاختلافات التجارية وإلغاء الحواجز التشويهيبة التي فرضتها مؤخرا. ومن المتطلبات العالمية الملحة في هذا الشأن تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري واحتواء العواقب المصاحبة للاحتراز العالمي والأحداث المناخية ذات الآثار المدمرة. وكما يرد في الفصل الثاني من تقرير "الراصد المالي"، ينبغي أن تكون زيادة تسعير الكربون في صدارة تلك الجهود، وتكملها جهود لتشجيع توليد الطاقة منخفضة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتطوير التكنولوجيا الخضراء واعتمادها. وعلى المستوى القومي، ينبغي أن تعمل السياسات الاقتصادية الكلية على تحقيق الاستقرار في النشاط وتقوية الأسس الاقتصادية بغية تحقيق التعافي أو النمو المستمر. ولا تزال السياسة النقدية التيسيرية ملائمة لدعم الطلب والتوظيف والوقاية من حدوث انخفاض في التوقعات التضخمية. ونظرا لأن الأوضاع المالية الأكثر تيسيرا الناتجة عن ذلك يمكن أن تسهم أيضا في زيادة تراكم مواطن الضعف، فسوف يكون من الضروري تطبيق سياسات احترازية كلية أكثر قوة ومنهج رقابي استباقي لضمان قوة الميزانيات العمومية والحد من المخاطر النظامية.

وفيما بين الاقتصادات المتقدمة، تشير التنبؤات إلى تراجع كبير في النمو عام ٢٠١٩ مقارنة بالفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ في منطقة اليورو وأمريكا الشمالية والاقتصادات الآسيوية المتقدمة الصغيرة. ويعكس هذا التراجع بدرجة ملحوظة تباطؤ الناتج الصناعي على نطاق واسع بسبب ضعف الطلب الخارجي (بما في ذلك الطلب من الصين)؛ واتساع نطاق التداعيات العالمية للتوترات التجارية وزيادة عدم اليقين على كل من الثقة والاستثمار؛ والتباطؤ الملحوظ في الإنتاج العالمي للسيارات، وهو تباطؤ كبير في حالة ألمانيا. وتشير التنبؤات إلى أن النمو في مجموعة الاقتصادات المتقدمة سيظل مستقرا عند مستوى ١,٧٥% عام ٢٠٢٠، مع حدوث انتعاشة متواضعة في منطقة اليورو توازن الهبوط التدريجي للنمو في الولايات المتحدة. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يظل النمو ضعيفا في الاقتصادات المتقدمة، انعكاسا للوتيرة المتوسطة التي تنمو بها الإنتاجية وببطء النمو في القوى العاملة نظرا لشيخوخة السكان.

وهناك مخاطر كبيرة تحيط بهذه الآفاق الأساسية. فكما يوضح الفصل باستفاضة، إذا لم تتبدد الضغوط في بضعة اقتصادات أساسية ضمن مجموعة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تحقق أداء قاصرا في الوقت الراهن أو تمر بضغط حادة، فلن يصل النمو العالمي في ٢٠٢٠ إلى المستوى المحدد في التوقعات الأساسية. ويمكن أن يؤدي احتدام التوترات التجارية وما يصاحبه من زيادة في عدم اليقين بشأن السياسات إلى إضعاف النمو عن المستوى الوارد في التوقعات الأساسية. ويمكن أن يتدهور مزاج الأسواق المالية، فينتسبب في نوبة معمة من تجنب المخاطر يمكن أن تنتطوي على تضيق الأوضاع المالية، وخاصة بالنسبة للاقتصادات المعرضة للتأثر. ومن المسببات الممكنة لهذه النوبة تفاقم التوترات

الأوضاع مستمرة. وبالنسبة للبلدان التي لا تواجه صعوبات في استمرارية قدرتها على تحمل الدين، يمكن استخدام الموارد المحررة لدعم النشاط الاقتصادي حسب الحاجة واعتماد تدابير لزيادة الناتج الممكن، مثل الاستثمار في البنية التحتية للتصدي لتغير المناخ.

وعلى مستوى جميع الاقتصادات، تتمثل الأولوية في اتخاذ إجراءات لزيادة نمو الناتج الممكن، وتعزيز الطابع الاحتوائي، وزيادة الصلابة. ووفقا لما تناوله التحليلات في الفصلين الثاني والثالث، فإن السياسات الهيكلية لزيادة انفتاح الأسواق ومرونتها، وتحسينات نظم الحوكمة، بإمكانها التخفيف من حدة التكيف مع الصدمات وتعزيز الناتج على المدى المتوسط، الأمر الذي يساعد في تضيق الفروق داخل البلد الواحد وتشجيع التقارب بين البلدان بوتيرة أسرع.

ونظرا لهذه الآفاق المحفوفة بالمخاطر وازدياد احتمالات تحقق التطورات المعاكسة، يمكن أن تقوم سياسة المالية العامة بدور أكثر فعالية، خاصة حيثما كان الحيز المتاح لتيسير السياسة النقدية محدودا. فمن الممكن تقديم دفعة تنشيطية مالية في البلدان التي ضعف نشاطها الاقتصادي أو يحتمل تباطؤ وتيرته بدرجة حادة بشرط أن يتوفر لها الحيز المالي الكافي وألا تكون سياساتها المالية العامة مفرطة التوسع بالفعل. أما البلدان التي يمثل الضبط المالي فيها مطلبا ضروريا، فمن الممكن تعديل وتيرته، إذا سمحت أوضاع السوق، لتجنب فترات الضعف الاقتصادي المطولة والديناميكيات الانكماشية. كذلك نجد أن انخفاض أسعار الفائدة الأساسية في كثير من البلدان وتراجع أسعار الفائدة طويلة الأجل إلى مستويات منخفضة للغاية بالمقاييس التاريخية أو حتى إلى مستويات سالبة يتسببان في خفض تكلفة خدمة الدين ما دامت هذه